قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)

Measuring of The Impact of Foreign Trade on Economic Growth in Algeria During the Period (1986-2021)

د. محفوظي فؤاد[1]*

[1] مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية، جامعة الجلفة (الجزائر).

f.mahfoudi@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2023/11/10 **تاريخ القبول: 2024/01/24** **تاريخ النشر: 2024/01/27**

ملخص:

تعتبر السياسة التجارية جزء مهم من السياسة الاقتصادية للدول، فهي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي حسب الاستراتيجيات المنتهجة، ونهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى عرض أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بشكل عام.

ونظرا للدور التنموي الذي يتمتع به قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري حاولنا تحليل أثر سياسة التجارة الخارجية للجزائر على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2021) باستخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسي اعتمادا على احصائيات المؤسسات الرسمية. وقد أظهرت النتائج وجود تناسب عكسي بين التجارة الخارجية (معدل التغطية) ومعدل النمو الاقتصادي في المدى القصير.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية؛ الصادرات؛ الواردات؛ النمو الاقتصادي، معدل التغطية.

تصنيفات JEL: B17، O40، F41، C13.

Abstract:

Trade policy is an important part of the economic policy of countries, as it contributes significantly to the gross domestic product according to the strategies used, and we aim through this research paper to present the most important theories explaining the relationship between foreign trade and economic growth.

* المؤلف المرسل

In view of the developmental role enjoyed by the foreign trade sector in the Algerian economy, we tried to analyze the impact of Algeria's foreign trade policy on the rate of economic growth during the period (2000-2020) using the analytical and econometric approaches based on the statistics of official institutions. The results showed that there is an inverse relationship between foreign trade (coverage ratio) and the rate of economic growth in the short term.

Keywords: foreign trade; exports; imports; Economic growth, coverage ratio.

JEL Classification Codes: B17،O40 ،F41 ،C13.

1.مقدمة:

تسعى الدول من خلال التجارة الخارجية إلى تنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتختلف استراتيجية تعزيز النمو الاقتصادي من دولة لأخرى ومن سياسة لأخرى، فعند استخدام سياسات التجارة الخارجية، نجد أن سياسة تشجيع الصادرات تحرك من معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي وتركيزه في القطاعات المنتجة التي تتمتع بميزة نسبية، كما أنه وأمام الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، تلجأ بعض الدول النامية الى سياسة إحلال الواردات كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي.

لقد عرف قطاع التجارة الخارجية في الجزائر مجموعة من الاصلاحات نظرا لعدة متغيرات داخلية وخارجية، ولعل مفاوضات الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حتم عليها المضي قدما نحو تحرير التجارة الخارجية، إلا أن ذلك يتطلب مرافقة أكثر للمؤسسات الاقتصادية من أجل تعزيز تنافسيتها وتطوير الجهاز الانتاجي وتنويعه لزيادة معدل النمو الاقتصادي، لأن انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الصادرات خارج قطاع المحروقات ناتج عن ضعف القطاع الصناعي وعدم مساهمته بالشكل المطلوب في الناتج المحلي الخام.

إن مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في معدل النمو الاقتصادي تعتبر مساهمة جد ضعيفة، فالجزائر تعتمد بشكل كبير على سياسة التصدير لقطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو القطاع الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الاقتصادية للدولة، إذ أن الاستراتيجية التنموية للجزائر وعلى مدار العقود الماضية تعتمد بشكل كبير على موارد قطاع المحروقات.

1.1. إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاستعانة بمجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ماهي تفسيرات مختلف النظريات حول علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي؟
- كيف تساهم سياسة الصادرات وسياسة الواردات في تحقيق النمو الاقتصادي؟
- ما طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة ارتأينا وضع الفرضيات الآتية:

- هناك تباين بين النظرية التقليدية والنظرية الحديثة في تفسير علاقة التجارة بالنمو الاقتصادي
- تساهم سياسة احلال الصادرات من خلال التوجه الى تصنيع المواد الاولية قبل تصديرها وكذلك الصناعات التي تتميز بميزة نسبية تنافسية في تحقيق التنمية الاقتصادية
- تعتبر استراتيجية احلال الواردات التي تعتمد على الانتاج المحلي للسلع التي كانت تستورد استراتيجية مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي
- هناك علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3.1. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التجارة الخارجية التي تعد عنصر أساسي وفعال في اقتصاد أي دولة، حيث تساهم الصادرات في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في انتاج السلع والخدمات وتسويق الفائض منها في الاسواق الأجنبية ومن ثم تحصيل مداخيل هامة من العملة الصعبة التي تستخدمها الدولة في تمويل خططها التنموية من جهة ، و يساهم استيراد المنتجات التامة في تلبية حاجيات المجتمع الاستهلاكية والمواد الأولية او نصف المصنعة في العملية الانتاجية من جهة أخرى، وبالتالي فالتجارة الخارجية تعتبر من أهم الركائز الأساسية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الذي تعمل أي دولة على رفعه باعتباره مؤشرا هاما لرفاهية المجتمع.

4.1. منهجية الدراسة: اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي من خلال الرجوع إلى الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة واستعراض مفاهيم نظرية تخص العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، كما اعتمدنا على المنهج القياسي في دراسة أثر التجارة الخارجية على

النمو الاقتصادي من خلال استعمال بيانات وإحصائيات خاصة بالاقتصاد الجزائري وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews13 لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

5.1. هيكل الدراسة: ولتحقيق هدف الدراسة تم معالجة المحاور الأتية:

- ✓ الدراسات السابقة.
- ✓ علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.
- ✓ استراتيجية النمو الاقتصادي من خلال سياسات التجارة الخارجية.
- ✓ الدراسة القياسية.

2. الدراسات السابقة:

لقد سبق دراستنا هذه عدة دراسات سنذكر عددا منها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

دراسة ل: **بوكليخة منصف وآخرون،2022**، بعنوان: **تحليل العلاقة الاقتصادية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1982-2020**، مجلة: دفاتر، المجلد 18، العدد2، تمحورت مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهري: **ما مدى أهمية وتأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**، وللإجابة عن الاشكالية المطروحة قام الباحثون بالاستعانة بعدد من الدراسات السابقة لموضوع الدراسة ثم الانتقال إلى الجانب التطبيقي للدراسة حيث تم اختيار مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في إجمالي الناتج الداخلي الخام كمتغير مفسَّر وتراكم رأس المال الثابت، أسعار البترول، الصادرات والواردات كمتغيرات مفسرة، وفي هذا السياق تم الاستعانة بنموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM، وقد خلص الباحثون في نهاية دراستهم إلى نتيجة مفادها أن للتجارة الخارجية تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة ل: **محمد جلولي وآخرون، 2021**، بعنوان: **أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد: 06، العدد 02، تمحورت مشكلة المقال في التساؤل الجوهري التالي: **ما هو أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990-2018؟**، وللإجابة على هذا التساؤل تم التطرق في الجانب النظري إلى بعض الدراسات السابقة حول الموضوع والعلاقة النظرية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ثم القيام بتحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والواردات في دول شمال افريقيا، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام بيانات مقطعية زمنية تخص 6 دول عربية شمال افريقية وتم استخدام نماذج البانل لتقدير النموذج العام للدراسة، الاستقرارية والتكامل المشترك اضافة الى التحليل الوصفي للعينة من

خلال المتوسطات والانحرافات والقيم الصغرى والكبرى، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي في هذه الدول من خلال الناتج المحلي الاجمالي، كما أن الواردات لها أثر معنوي ايجابي على النمو الاقتصادي مع وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في هذه الدول.

دراسة ل: **محمد بن سليمان، 2019-2020**، بعنوان: **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية؟ وهل يمكن إبراز هذا التأثير من خلال فترة الدراسة؟**، وللإجابة عن الاشكالية المطروحة قام الباحث في الجانب النظري بدراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية، أما في الجانب التطبيقي فقد قام بتطبيق بيانات البانل المناسبة واستخدام اختبار التكامل المشترك بالإضافة الى اختبار السببية، وعلى ضوء نتائج هذه الاختبارات تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن هناك علاقة طويلة المدى بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة أي أن زيادة معدل الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي إلى تحقيق معدل نمو أعلى وبشكل مستديم، كما توصلت الدراسة إلى أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بمعدل الانفتاح التجاري ورأس المال البشري والمادي تأثيرا ايجابيا وقويا في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.

دراسة ل: **Md Reza Sultanuzzaman and others، 2019** بعنوان: **Effects of export and technology on economic growth-Selected emerging Asian economies-** مقال منشور بمجلة: Economic Research-Ekonomska Istraživanja، المجلد 32، العدد 01، يهدف الباحثون في هذه الورقة البحثية إلى معرفة أثر الصادرات والتكنولوجيا على الأداء الاقتصادي للدول الآسيوية النامية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام طريقة نظام العزوم المعممة GMM خلال الفترة الممتدة من 2000-2016، وتوصل الباحثون إلى وجود تأثير ايجابي وهام للصادرات والتكنولوجيا على النمو الاقتصادي لمجموعة الدول الآسيوية النامية التي تم اختيارها في الدراسة.

3. علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي:

لقد زاد الاهتمام بالعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعد تسريع إزالة القيود على حركة التجارة الدولية في ظل ما يسمى ب "العولمة الاقتصادية"، حيث أن عملية تحرير التجارة من شأنه أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وفي هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي عبر أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع.

1.3 تأثير النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية Johnson:

يميز الاقتصادي الكندي جونسون Johnson في إطار دراسته لتأثير النمو على المبادلات الخارجية بين ثلاثة توجهات للنمو، وهي النمو المحايد Neutral Growth، نمو له اتجاه خارجي Pro-trade biased growth، نمو له اتجاه داخلي Anti-trade biased growth : (Harry, 1964, p. 75)

- يكون النمو محايد عندما تكون زيادة الدخل الوطني الناتجة عن التنمية الاقتصادية ترافقها زيادة نسبية للواردات.
- يكون النمو اتجاه الخارج عندما تكون زيادة الواردات أكبر نسبيا من زيادة الدخل.
- يكون النمو اتجاه الداخل عندما تكون زيادة الواردات أقل نسبيا من زيادة الدخل.

2.3 نموذج كندلبرجر Kindelberger

يقوم هذه النموذج على أساس أن التجارة وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي على الدول النامية تطوير قطاع الصادرات، لأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد. وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي وامتصاص البطالة والتأثير في باقي القطاعات. ويقول "كندلبرجر kindelberger" أنه على الأعوان الاقتصاديين اتباع قاعدة اقتصادية مهمة وهي الشراء من الأسواق الرخيصة والبيع في الأسواق المرتفعة الثمن.(Kindelberger & Lindert, 1981, p. 196)

إن هذا النموذج يؤكد على أن نمو قطاع الصادرات سيؤثر حتما على باقي القطاعات وبذلك تصبح التجارة مصدرا ومحركا للنمو الاقتصادي في الدولة. وبذلك فتطوير قطاع الصادرات يمكن أن يحقق لا الزيادة في مستوى الدخل القومي و زيادة تدفق الاستثمار وتراكم رأس المال، بالإضافة إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية وإمكانية انخفاض أسعار بعض السلع؛ مع إعادة توزيع الدخل وتوطين الاستثمارات في القطاعات الأكثر تصديرا.

غير أن تطوير قطاع الصادرات في الدول، يتطلب حتما تجنب الكثير من العوائق كالحجم الصغير لأسواق الدول النامية مثلا والذي يضعف من قدرة الدولة على التصنيع ثم التصدير، بالإضافة إلى غياب المنافسة العادلة بين الدول ونوع أو جودة السلع المصدرة.

وعلى هذا الأساس فإن هناك من يقول بأن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بشكل عام ترتكز على نظريتين للتجارة الخارجية هما: (الكواز، 2008، صفحة 02)

3.3 النظرية التقليدية للتجارة الخارجية:

تقوم على أساس القناعات أن التجارة تعتبر محرك للنمو، فهي تزيد من الاستهلاك المحلي والأجنبي وتساهم بذلك في توسيع السوق؛ كما تساعد التجارة في تحقيق التوازن المحلي والدولي من خلال ضمان الأسعار التوازنية لعناصر الإنتاج وزيادة الدخل الحقيق والاستخدام الأمثل للموارد (زيادة الأجور نسبيا في الدول كثيفة العمل وخفضها في الدول نادرة العمل) بالإضافة إلى تحقيق التنمية عن طريق القطاعات ذات الميزة النسبية؛

في ظل التجارة الحرة تساهم الأسعار الدولية وتكاليف الإنتاج في تحديد حجم التجارة الواجب على الدول اتباعها لزيادة رفاهيتها الاقتصادية. أي على الدول السير وفقا لمبادئ الميزة النسبية وعدم التدخل في آليات السوق.

لغرض رفع معدلات النمو والتنمية لابد من وجود سياسة دولية لحرية التجارة. أي تشجيع الاندماج في السوق العالمي من خلال ما يسمى بالعولمة الاقتصادية أو تحرير التجارة.

4.3 النظرية الحديثة للتجارة الخارجية:

تشكلت معالم هذه النظرية من قبل بعض الاقتصاديين مثل كروكمان Krugma، ديكسيت ونورمان Dixit and Norman، لانكستر Lancaster، هلبمان Helpman وغيرهم.

من أهم نقاط الخلاف بين النظرية التقليدية والنظرية الحديثة هي السياسات اللازمة للتنمية الصناعية والأثر على النمو. حيث وحسب هذه النظرية أن الحوافز المحايدة (ذات التأثير المحايد على الصادرات والواردات) وحرية التجارة لا تقود دائما إلى النتيجة التي تتبناها النظرية التقليدية. وفي هذا الإطار تم انتقاد ثلاث فرضيات أساسية للنظرية التقليدية: (الكواز، 2008، صفحة 03) المنافسة غير التامة بدل المنافسة التامة؛ تزايد العائد مع الحجم بدل ثبات العائد مع الحجم؛ السلع المتباينة بدل السلع المتجانسة في تعريف الصناعة.

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين النظريتين في الجدول التالي:

الجدول01: مقارنة بين فرضيات النظريتين التقليدية والحديثة للتجارة الخارجية

	النظرية التقليدية	النظرية الحديثة
فرضيات النظرية	المنافسة التامة	المنافسة غير التامة أو الاحتكارية
	محدودية الموارد	إمكانية انتقال الموارد
	عدم انتقال التكنولوجيا	إمكانية انتقال التكنولوجيا أو النقل التقني
	ثبات الغلة مع الحجم	تزايد الغلة مع الحجم
العلاقة بين الصادرات والنمو	تحرير الصادرات يحفز النمو	الاهتمام بالنمو وتعزيزه من شأنه أن يقود إلى تعزيز الصادرات لاحقا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (الكواز، 2008، صفحة 03)

4. استراتيجية النمو الاقتصادي من خلال سياسات التجارة الخارجية:

سنحاول التطرق إلى سياسة الصادرات وسياسة الواردات وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي

1.4 سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

يعتبر نشاط التصدير من النشاطات الرئيسية في أي اقتصاد لما له من أهمية مع مختلف القطاعات الأخرى وكذا مع الأسواق الداخلية والخارجية. تعتمد هذه السياسة على أساس وجود علاقة بين حجم الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي، إذ أن الزيادة في حجم الانتاج يؤدي إلى زيادة الصادرات التي تسمح بتطوير باقي القطاعات من خلال تخصيص الموارد بكفاءة. وبذلك تقوم العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي على الأسس التالية:

- التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية تنافسية يسمح بتطوير قطاع الصادرات؛
- التجارة الخارجية تسمح بانتقال التكنولوجيا وتحديث أساليب الانتاج؛
- التأكيد على أهمية التجارة كمنفذ لتصدير الفائض من الانتاج؛
- دعم قطاع الصادرات من أجل تلبية الطلب العالمي خصوصا إذا كان هناك ضعف في الطلب المحلي؛

وفي إطار سياسة إحلال الصادرات الحديثة كتصنيع المواد الأولية قبل تصديرها فإنها تساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن التخصص في تصدير

المواد الأولية للتأثير في الهيكل الاقتصادي ومعدل النمو قد يعود بالنتائج السلبية في الكثير من الدول، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية: (شيحة، 2003، صفحة 170)

- التخصص في تصدير المواد الأولية يضعف من قدرات الدولة على تنويع صادراتها وزيادة الانتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي؛
- التخصص في القطاعات غير الانتاجية سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري مستقبلا.

كما يدخل ضمن استراتيجية تنمية الصادرات، استراتيجية التصنيع لتشجيع الصناعات التي تتميز بميزة نسبية من أجل تعزيز المنافسة واختراق الأسواق الدولية، ومن أهم الاجراءات الواجب القيام بها في هذا الإطار نجد: (شيحة، 2003، صفحة 170)

- تقديم المساعدات والتحفيزات اللازمة لتشجيع الصادرات؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني؛
- الاعتماد على اليد العاملة المحلية من أجل تخفيض معدل البطالة؛
- إن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي تعتمد على عدة اتجاهات منها:
- تخصيص الموارد الاقتصادية وزيادة كفاءتها في القطاعات ذات الميزة النسبية؛
- استخدام التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة لزيادة الانتاج؛
- الرفع من كفاءة واستخدامات عناصر الانتاج.

2.4 سياسة الواردات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

تعتمد الكثير من الدول على استراتيجيات مختلفة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومنها الاعتماد على الواردات وفق ما يسمى باستراتيجية إحلال الواردات، التي يقصد بها " استراتيجية ذات توجه داخلي تعتمد على مزيج بين القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي " (سبيرو، 1992، صفحة 207)

وترتكز هذه الاستراتيجية على الانتاج المحلي لكل السلع التي كانت تستورد، وذلك بتشجيع القطاع الصناعي لإنتاج السلع وحمايتها، بالإضافة إلى وضع قيود تعريفية وغير تعريفية على عملية استيرادها من الخارج. حيث أن فرض هذه القيود بشكل كبير يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة كما أنه يؤدي إلى تشجيع الاستثمار في السلع المحلية التي سيكون سعرها أقل من السلع المستوردة. (لعويسات، 2000، صفحة 45)

إن إحلال الواردات يعتبر خطوة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا نظرا للتوسع في السوق الداخلي الذي يكون مرافقا لتطوير القطاع الصناعي من أجل تلبية الاحتياجات المحلية، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة الادخار والاستثمار المحلي ومن ثم زيادة الدخل الوطني وزيادة التشغيل وتوفير العملة الصعبة نتيجة تخفيض حجم الواردات، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية نحو الخارج (حشيش، 2000، صفحة 30)

5. الدراسة القياسية:

يهدف هذا الجزء من الورقة البحثية إلى محاولة تحديد أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2021، حيث وجب علينا أولا دراسة مدى استقرارية السلاسل ثم الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك لـ Jeselius- Johansen 1990 وهذا بتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية أولا ثم المرور الى اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن لتحديد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة واختبار سببية غرانجر لوجود علاقة سببية قصيرة الاجل للمدى القصير، كما تم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وللتأكد من استقرار وجودة النموذج المستخدم وخلوه من المشاكل القياسية اعتمدنا على مجموعة من الاختبارات التشخيصية للنموذج.

الجدول 02: نتائج اختبار ديكي فولر المطور

	GDP		DGDP	
	t_c	t_t	t_c	t_t
النموذج 6	-2.36	-3.54	-7.33	-3.54
النموذج 5	-2.58	-2.95	-6.96	-2.95
النموذج 4	-1.48	-1.95	-7.08	-1.95
	CE		DCE	
	t_c	t_t	t_c	t_t
النموذج 6	-2.31	-3.54	-5.55	-3.54
النموذج 5	-2.15	-2.95	-5.51	-2.95
النموذج 4	-0.75	-1.95	-5.61	-1.95

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير"p "باستعمال معيار "AIC وSCH"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج

المقدرة أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم(01) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلتين (المتغيرتين)، كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الحد الثابت (C) في السلسلتين، في حين أن المتغيرتين تحتويان على الجذر الأحادي حيث أن القيم إحصائية لاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسة الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين dce dgdp مستقرة حيث أن القيم الإحصائية لاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة أي أن السلسلتين (dce,dgdp) من نوع I(1).

1.5 اختبار التكامل المشترك لـ Jeselius- Johansen 1990:

كما سبق وأن ذكرنا أنه توجد سلسلتين أو أكثر في تكامل متزامن إذا كانت متكاملة من نفس الدرجة و تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل. وحتى نتأكد من إمكانية وجود تكامل متزامن قمنا باستعمال اختبار جوهنسون بين النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية لأنها متكاملة من نفس النوع I(1)، و هذا الاختبار يتم على مجموعة من المراحل و هي:

المرحلة الأولى: تحديد درجة التأخير، من خلال أصغر قيمة مقابلة لمعياري schwarz و akaike. عند تقدير نموذج VAR والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 03: نتائج اختيار درجة التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP CE
Exogenous variables: C
Date: 11/04/23 Time: 07:39
Sample: 1986 2021
Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-251.9071	NA	16524.37	15.38831	15.47901	15.41883
1	-235.4656	29.89369*	7781.691*	14.63428*	14.90637*	14.72583*
2	-232.9882	4.203982	8565.578	14.72656	15.18005	14.87914
3	-231.6474	2.112813	10148.16	14.88772	15.52260	15.10134

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

أكدت كافة المعايير أن فترة الإبطاء المثلى هي (P=1).

المرحلة الثانية: اختبار جوهنسون

في المرحلة السابقة وجدنا أن فترة الإبطاء المقبولة هي (P=1)، و منه سنجري الاختبار بالاعتماد على الفرضية السابقة، غياب مركبة الاتجاه العام VAR و وجود الثابت في علاقة التكامل المتزامن CE، و الجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول04: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسون للفترة (2000-2020):

Johansen Cointegration Test

Date: 11/04/23 Time: 07:41
Sample: 1986 2021
Included observations: 36
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Endogenous variables: GDP CE
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Rank Tests

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None	0.303946	14.92546	15.49471	0.0608
At most 1	0.073792	2.606322	3.841465	0.1064

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

دلت نتائج تحليل التكامل المشترك التي تم الحصول عليها بأن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك مقبولة بمستوى دلالة 5% (H_0: r=0/ H_1: r>0) لأن إحصائية جوهنسون المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة ($\lambda(0)=14.92<15.49$) كما هو موضح في الجدول أعلاه، مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك .

2.5 اختبار قرانجر للسببية:

قبل اجراء الاختبار يجب اختيار درجة P و لقد حددنها سابقا في اختبار التكامل المتزامن، و منه درجة التأخير المثلى هي (P=1) المقابلة لأصغر قيمة لكل من لمعياري schwarz و akaike، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 05: نتائج اختيار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/04/23 Time: 07:42
Sample: 1986 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DCE does not Granger Cause DGDP	34	3.57828	0.0679
DGDP does not Granger Cause DCE		0.55724	0.4610

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

إن قيمة فيشر المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% لان (P=0.0679<0.10) يعني نرفض فرضية العدم، في الشطر الثاني (P=0.4610>0.10) ترفض فرضية العدم ومنه وجود علاقة سببية في اتجاه واحد أي أن التجارة الخارجية تسبب النمو الاقتصادي، بما أن هناك سببية ما بين المتغيرات هذا يدل على أن هناك تأثير متبادل بين متغيرات الدراسة ونستطيع تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

3.5 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR:

الجدول رقم06: نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 11/04/23 Time: 07:44
Sample (adjusted): 1988 2021
Included observations: 34 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DGDP	DCE
DGDP(-1)	-0.652137 (0.17206) [-3.79014]	1.926136 (2.58027) [0.74649]
DCE(-1)	-0.023153 (0.00724) [-3.19763]	0.029067 (0.18355) [0.15836]
C	-0.009824 (0.00466) [-2.10513]	-0.281171 (6.36831) [-0.04415]
R-squared	0.337318	0.017666
Adj. R-squared	0.294564	-0.045710
Sum sq. resids	188.9279	42487.32
S.E. equation	2.468694	37.02106
F-statistic	7.889785	0.278750
Log likelihood	-77.39900	-169.4641
Akaike AIC	4.729353	10.14495
Schwarz SC	4.864032	10.27963
Mean dependent	0.120588	-0.624036
S.D. dependent	2.939262	36.20288
Determinant resid covariance (dof adj.)		8348.430
Determinant resid covariance		6940.174
Log likelihood		-246.8542
Akaike information criterion		14.87378
Schwarz criterion		15.14314
Number of coefficients		6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغير المستقلة منعدمة فإن معدل النمو الاقتصادي يكون عند حدود 0.009-وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود أثر سلبي للمعدل التغطية على معدل النمو الاقتصادي، وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية5%، هذا يدل أنه كلما زاد معدل التغطية بـ 1%سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.023%.
- **معامل التحديد**: بلغت قيمته0.33، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير33%يعود سببها إلى المتغير المستقل، والباقي **67%** يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي(u_i).
- كما نلاحظ أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 7.88 توضح أن هناك علاقة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5%، بين متغيرات النموذج المفسرة و معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري

4.5 الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من استقرار وجودة النموذج المستخدم وخلوه من المشاكل القياسية اعتمدنا على مجموعة من الاختبارات والتي نوردها فيما يلي:

- **استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)**

نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR موضحة في الشكل رقم (1):

الشكل 01: استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)

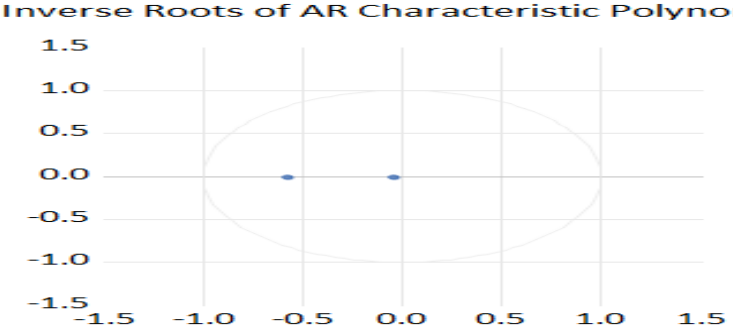

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذن جميع المعاملات هي أصغر من الواحد وأن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة.

- **اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي):**

من خلال اختبار ljung box(أنظر الشكل رقم 01) نلاحظ أن الإحصائية Q_{stat}=8.66 أقل من Q_{table}=21.02 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

الشكل02: نتائج اختبار ljung box

Correlogram of Residuals

Date: 11/04/23 Time: 07:56
Sample (adjusted): 1988 2021
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.177	-0.177	1.1614	0.281
		2	-0.103	-0.139	1.5693	0.456
		3	0.245	0.210	3.9348	0.269
		4	-0.138	-0.076	4.7160	0.318
		5	-0.178	-0.185	6.0547	0.301
		6	0.189	0.072	7.6208	0.267
		7	0.111	0.198	8.1767	0.317
		8	-0.082	0.050	8.4895	0.387
		9	0.035	-0.065	8.5511	0.480
		10	-0.034	-0.118	8.6083	0.570
		11	0.033	0.132	8.6677	0.653
		12	-0.004	0.075	8.6685	0.731

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

نستخدم هنا اختبار Breusch-Godfreyونتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول 07: نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.653643	Prob. F(2,29)	0.2089
Obs*R-squared	3.480568	Prob. Chi-Square(2)	0.1755

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال إحصائية LM لاختبار Breuch-Godfrey تساوي 0.17 عند الدرجة الثانية وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تقر بعدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

- **اختبار تجانس التباين:**

نستخدم هنا اختبار ARCH ونتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول 08: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.449665	Prob. F(1,31)	0.5075
Obs*R-squared	0.471831	Prob. Chi-Square(1)	0.4921

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.49 أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين خلال فترة الدراسة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج**

للتأكد من بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم اختبار Jarque-Bera ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الشكل 03: نتائج إختبار Jarque-Bera

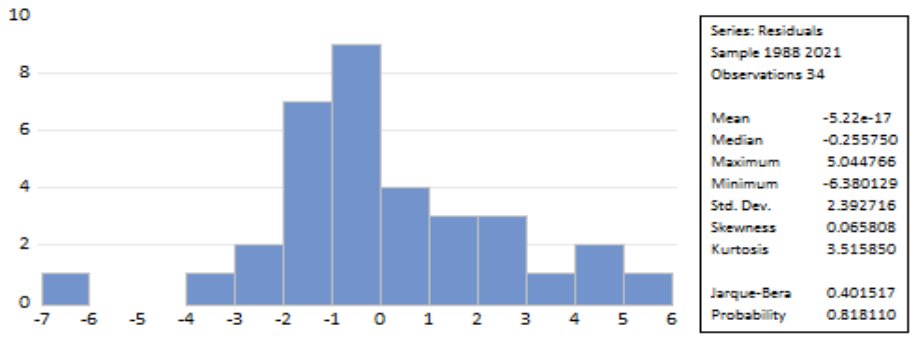

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

من خلال نتائج الجدول لمعاملات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج نعتمد على الاختبار المشترك لفرضية التناظر والتفلطح وهو اختبار **جاك بيرا** "**Jareque-Bera**"، ومن خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار يساوي **0.81** وهي قيمة أكبر من **0.05** ، وبالتالي **نقبل** بفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء عند مستوى معنوية **0.05**.

- **تحليل دوال الاستجابة:**

سوف نقوم بإحداث صدمة على مؤشر التجارة الخارجية ثم نتبع الأثر عن هذه الصدمة في النمو الاقتصادي والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل 04: استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة في مؤشر التجارة الخارجية

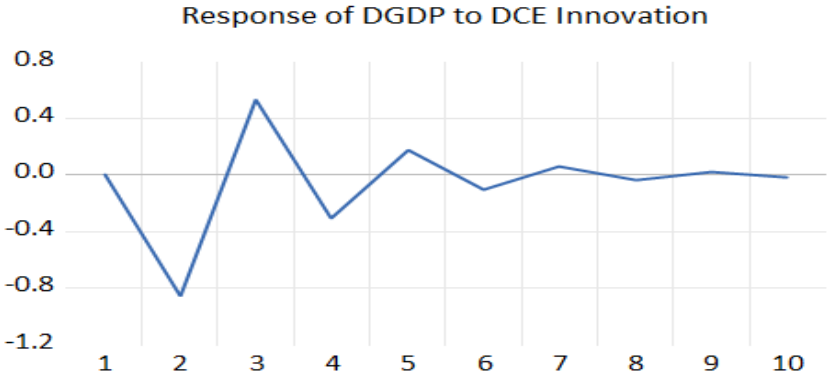

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

و من خلال الشكل السابق نستنتج عند تطبيقنا لصدمة ايجابية بـ 1% في مؤشر التجارة الخارجية نلاحظ أنه في الفترة الأولى لا اوجد أي استجابة أما في الفترة الثانية فكانت الاستجابة بـ -0.85 ، أما في الفترة الثالثة فنلاحظ أن الاستجابة ارتفعت إلى 0.53 لتنخفض مرة أخرى في الفترة الرابعة إلى 0.31- ، أما في الفترات المتبقية فتكون الاستجابة متذبذبة ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن و هذا ما يظهر جليا من خلال منحنى الصدمات.

- **تحليل التباين:**

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ وهذا من خلال تحليل جدول التباين للمتغير GDPالتالي:

الجدول 09: نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

Variance Decomposition of DGDP:

Period	S.E.	DGDP	DCE
1	2.468694	100.0000	0.000000
2	3.079637	92.25729	7.742711
3	3.267350	90.45100	9.549000
4	3.328084	89.92477	10.07523
5	3.348187	89.75670	10.24330
6	3.354895	89.70130	10.29870
7	3.357139	89.68284	10.31716
8	3.357890	89.67666	10.32334
9	3.358141	89.67460	10.32540
10	3.358226	89.67390	10.32610

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ في الفترة الأولى أن تباين خطأ كان كله لـ GDP أما الفترة الثانية فكان مقسم 92.25% لـ GDP و 7.74% لـ DCE أما الفترة الثالثة فكان مقسم 90.45% لـ GDP و 9.54% لـ DCE ، إلى غاية الفترة العاشرة حيث كان مقسم 89.67% لـ GDP و 10.32% لـ DCE.

4. خاتمة:

تتفاوت علاقة التجارة بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الخارجية المختلفة، فإذا كانت النظرية التقليدية تنظر إلى ذلك بالتركيز على أهمية تحرير التجارة في تعزيز النمو، فإن النظرية الحديثة تركز على أهمية تعزيز النمو الاقتصادي من أجل تنمية الصادرات.

بالرغم من الدور التنموي الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول، إلا أن الوضع الحالي للتجارة الخارجية والهيكل التجاري في الجزائر لم يحقق النتائج المرجوة، ومازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات في تحديد السياسات التنموية ومعدلات النمو الاقتصادي، كما أن اتجاهات التجارة الخارجية للجزائر تبين أن الاقتصاد الجزائري يرتكز في مبادلاته التجارية على دول محددة في السوق الأوروبية، وبالتالي فإن أي أزمة اقتصادية يمكن أن تحدث في السوق الأوروبية ستؤثر حتما على الاقتصاد الجزائري.

1.4. نتائج الدراسة :ومن أهم النتائج التي يمكن ذكرها، كما يلي:

- ✓ زيادة الصناعات الموجهة إلى الصادرات تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ سياسة إحلال الواردات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ✓ إن تحرير التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح ليس بالضرورة أن يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي؛
- ✓ إن سياسة الحماية التي تنتهجها الدول بغرض إنعاش أسواقها بالإنتاج المحلي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما أن فرض القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة الخارجية يساعد على تعزيز التنمية إذا استخدمت بشكل ملائم وكفء ووفق استراتيجية مدروسة،
- ✓ وقد أظهرت الدراسة القياسية وجود تناسب عكسي بين التجارة الخارجية (معدل التغطية) ومعدل النمو الاقتصادي في المدى القصير، وهذا الراجع أن خلال فترة الدراسة كانت نسبة الواردات أكبر من الصادرات، كما الميزان التجاري سجل في العديد من السنوات عجزا خلال هذه الفترة.

2.4. أهم التوصيات :توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ من أجل تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري وتعزيز تنافسيته ومن أجل تفعيل دور التجارة الخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي، نقدم التوصيات التالية:
- ✓ أن يكون تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية بمثابة الوسيلة لتمويل الواردات وليس هدف؛
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار وإعادة النظر في القواعد التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ وضع استراتيجية واضحة للتصدير والاعتماد على أساليب التسويق والترويج للمنتجات، بالإضافة إلى تعزيز قطاع النقل البحري والجوي بخدمات ذات جودة عالية؛
- ✓ منح امتيازات للمستثمرين في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي؛
- ✓ انتهاج سياسة إحلال الواردات وفق ما يخدم السوق المحلي؛
- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ إصلاح وتطوير القطاع المالي وتأهيله لخدمة الاقتصاد الوطني.

5. قائمة المراجع:

- محمد جلولي، محمد أمين بومدين، نور الدين مزهودة، ديسمبر 2021، **أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018**مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد: 06، العدد 02.
- محمد بن سليمان، 2019-2020، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة.
- بلقاسم طراد، **2021-2022، تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة مقارنة (الجزائر –تونس –المغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- بوكليخة منصف، بلمقدم مصطفى ، خطيب سيدي محمد بومدين ، ديسمبر 2022 ، **تحليل العلاقة الاقتصادية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1982-2020**مجلة: دفاتر، المجلد 18، العدد2.

- أ. الكواز. (2008). **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادية**. *سلسلة جسر التنمية*.
- ج. لعويسات. (2000). ***العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية***. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
- ج. سبيرو. (1992). ***سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية***. الأردن: مركز الكتاب الأردني.
- ع. أ. حشيش. (2000). ***العلاقات الاقتصادية الدولية***. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر.
- م. ر. شيحة. (2003). ***الأسواق الدولية***. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة.
- Harry, J. (1964). Money Trade and Economy Growth. London: Oxford University Press..
- Kindelberger, C., & Lindert, P. H. (1981). Economie Internationale. paris: Economica .
- Md Reza Sultanuzzaman, Hongzhong Fan, Elyas Abdulahi Mohamued, Md Ismail Hossain & Mollah Aminul Islam, Effects of export and technology on economic growth: Selected emerging Asian economies, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, VOL: 32,N:01, 2019